

المُوطَنة و الهُوية

بوسيف ليلي

ما هي الموطانة؟ *citoyenneté* هل نستطيع أن نطبق هذا المفهوم في مجتمعاتنا التي مازالت ولائها متبلورة حول العرق و الجنس و الأثني و القومي و الديني، مبتعدين كل البعد عن مفهوم الموطانة و التي تنطوي تحت مفهوم الانتماء للدولة و ليس لشيء آخر على الرغم من أن هذا المفهوم ليس حديثا بل إنه قديم يرجع إلى عصور قديمة اليونان و الرومان، و قد تطور مفهوم الموطانة بشكل مستمر إلا أنه تراجع بعد سقوط الامبراطورية الرومانية و في فترة الإقطاع و حتى نهاية العصور الوسطى و التي امتدت ما بين 300 حتى 1300م، و تطور مفهوم الموطانة بعد ذلك لتأثيره بحدثين هامين هما إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1789م و المبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية عام 1789م فكانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم الموطانة.

مفهوم الموطانة:

كلمة موطانة "*citoyenneté*" المأخوذة من "*citoyen*" و المشتقة من كلمة "*cité*" أي المدينة و هي "*civis*" بالمفهوم اليوناني و الموطانة تعود إلى الجذر الذي أتت منه ألا و هو المواطن و المتحد أي الحيز الجغرافي الذي تعيش و تعاش عليه مجموعة بشرية معينة، حيث يتفاعل الأفراد مع بعضهم و مع الأرض التي يقطنون عليها، و ذلك على مر الزمان، أي أنه مجموعة من العلاقات الإنسانية و العاطفية و الثقافية و المادية عموديا و أفقيا.

جاء في القاموس المحيط: "الوطن، محركة ويسكن: منزل الإقامة، و مربط البقر و الغنم، ج: أوطان، و وطن به يطن و أوطن: أقام و أوطنه و وطنه و استوطنه: اتخذه وطنا. و مواطن مكة: موافقها، و واطنه على الأمر: وافقه"، و هذه المساحة هي التي تتداخل عليها الموطانة مع الوطنية، فإذا كان الوطن هو محل السكنى فذلك أمر مطلق لا يشير إلى حقوق و لا إلى واجبات، و لهذا فهو يشبه مرابط البقر و الغنم في ضمانه للإقامة و السكن لا غير. يقول الجرجاني: "الوطن الأصلي هو مولد الرجل و البلد الذي هو فيه، و وطن الإقامة موضع ينوي أن يستقر فيه 15 يوما أو أكثر من غير أن يتخذ مسكنا".

أما الوطن في كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد المقرئ الفيومي (770هـ) فهو: "مكان الإنسان ومقره، و استوطن، وتوطن اتخذ وطنا و واطنه مواطنة وافقة وزنا و معنى"

و في لسان العرب لابن منظور "الوطن هو المنزل الذي تقيم به، و هو موطن الانسان و محله، و الجمع أوطان. و أوطان الغنم والبقر: مرابضها وأماكنها التي تأوي إليها، .. و وطن بالمكان

أوطن أقام، .. و أوطنه اتخذه وطنا. يقال: أوطن فلان أرض كذا و كذا أي اتخذها محلا و مسكنا يقيم فيها، و أوطنت الأرض، و وطنتها توطينا، و استوطنتها أي اتخذتها وطنا. و الوطن هو "المحتد أي الحيز الذي تعيش و تعناش عليه مجموعة بشرية معينة، حيث يتفاعل الأفراد مع بعضهم و مع الأرض التي يقطنون عليها، و ذلك على مر الزمان، أي أنه مجموعة من العلاقات الإنسانية و العاطفية و الثقافية و المادية"، و إذا كان الوطن من حيث هو تجمع سوسيولوجي و ليس فقط من حيث هو مقام الانسان من الأرض و مسكنه فإن "الوطن يختصر كل الأبعاد العاطفية للفرد و الجماعة، يختصر اشتراكهما في هذه الجملة من التقاليد و الأماني و الأنماط الاجتماعية و الأعمال الفنية و التصورات الجماعية و المثل المشتركة التي تكون المناخ الثقافي"، هذا "و أدبيات التراث العربي تعج بالكلام عن حب الوطن و الموطن و الاشتياق له و الحنين لأهله و إلى مكان إقامة الإنسان في صباه و شبابه. و من ذلك قول ابن الرومي في قصيدة و جهها إلى سليمان بن عبد الله يستعديه على رجل من التجار أجبره على بيع داره

و لي وطن آليت أن لا أبيعه
و أن لا أرى غيري له الدهر مالكا
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم
عهود الصبا فيها فحنوا لذلك

أما تاريخيا فكلمة مواطن كانت قاصرة على من تجري في عرقه دماء أثنىة فقط و كانت صفة متوارثة فلم يسمح بالتجنس و لذا كان عدد المواطنين محدودا بالنسبة لعدد سكان المدينة التي كان عددها قليلا أصلا، حيث بلغ عدد المواطنين في بداية القرن الخامس قبل الميلاد نحو 100 ألف شخص، كما كانت المواطنة قاصرة على الذكور من سن العشرين دون الإناث، على أن يكونوا مسجلين في أحد أحياء أثينا، و كانت المواطنة وظيفة قبل كل شيء على المواطن حق و واجب الاشتراك في الحياة السياسية مباشرة و في الاشتراك في المؤسسات السياسية المختلفة، و قد عاش المواطنون في رفاهية من العمل اليدوي المنتج حيث تولته عنهم طبقة العبيد، و ذلك حتى يتفرغ

المواطنون لشؤون الحكم و العمل السياسي، عامة، ثم انتمت طبقة المواطنين داخليا إلى فئة الإشراف و فئة العامة، و قد قامت التفرقة في بادئ الأمر على أساس الأصل و النبل ثم أصبحت على أساس درجة الغنى و كانت المعضلة السياسية في نظر المفكرين اليونان هي وضع كل طبقة، أو نوع من الأفراد في المكان اللائق بها في الجماعة، بحيث تنشط فيها مختلف حروب العمل الاجتماعي الهامة.

ما نلاحظه على هذا النظام أنه نظام قاسي و جامد فهو يعطي كل الحقوق لطبقة واحدة فقط هي طبقة المواطنين و يحرم غيرها من كافة الحقوق لاسيما الحقوق السياسية، و بذلك يختل توازن العدل، فالمواطنة هي التحليل النهائي و بالتالي هي "وظيفة لنظام الحكم". و هذا ما يجعل المواطنة ليست واحدة فهي ستختلف باختلاف أنظمة الحكم، فكلما احتك المواطن بنظام من هذه الأنظمة كلما تطبعت مواطنته بشكل يتسق مع ذلك النظام.

أما في الامبراطورية الرومانية فقد توسع مفهوم المواطنة فقد فصلت بينها و بين المواطن فلم تدمج فيها، كما كان الحال في ظل دولة المدينة، بل جعلت من المواطن شخصا قانونيا له حقوق يجب حمايتها من الآخرين، بل و من الامبراطورية نفسها، و بذلك جعلت من المواطن محورا للتفكير القانوني فقد ركزوا أن مفهوم المساواة، و بالتالي تركت حرية اكتساب الجنسية، أي أنهم وسعوا قاعدة المواطنين و جعلوا للجميع قانونا واحدا باعتبارهم رعايا الامبراطورية الرومانية كأن المواطنة الرومانية أخذت طابعا عالميا و ليس محليا كما كان الحال في اليونان القديمة. فالمواطن عضو يملك حق التصويت في المجالس العمومية و يساهم في قرارات المدينة التي تتعلق بالقوانين و بالحروب و العدالة و الإدارة.

أبعاد المواطنة:

للمواطنة ثلاثة أبعاد أساسية:

1- البعد القانوني: للمواطنة حالة قانونية أو وضع قانوني، فهي بهذا المعنى ترادف الجنسية التي يكتسبها الفرد من عضوية الدولة، و يتحدد هذا البعد بالحقوق الاجتماعية و المدنية و السياسية التي تترتب على علاقاته، الاجتماعية و الانسانية بالآخرين المادية منها و المعنوية، إذ كل علاقة بين الطرفين ترتب حقوقا و واجبات، فالمواطنة هنا شخص قانوني حر كأن يعمل ما يريد وفق القوانين النافذة، و له الحق في أن يطالب بحماية الدولة، أي حماية القانون. لحياته و كفالة حقوقه و صون حريته و كرامته. إزاء أي اعتداء عليها أو تهديد لها.

أما الآن (Alain Badiou, 1937) فيورد مفهوم المواطنة تحت مسمى النظام و تعتبر المواطنة الصحيحة هي تلك الهادفة إلى حماية النظام من خلال الطاعة فيقول أن الطاعة و المقاومة ضروريتان لكل مواطن، فالأولى ضرورية لحفظ النظام و الثانية ضرورية لصيانة الحرية و بقائها.

2- البعد الاجتماعي و السياسي: قوامه النظر إلى المواطنين بصفاتهم قوة اجتماعية سياسية يشاركون بنشاط في الشؤون العامة و في حياة الدولة من خلال مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات و النقابات و الأحزاب السياسية و تعد الانتخابات المحلية و التشريعية من أهم أوجه النشاط التي تعبر عن حيوية المجتمع، فالمواطنة حالة يضمنها العرق و القانون يحقق بموجبها أعضاء المجتمع تسير الشأن العام على قدم المساواة و في كنف الحرية.

3- أما البعد الثالث فيتعلق بالهوية الوطنية التي يستمدّها الفرد من عضويته في جماعة سياسية، و يعرف نفسه بها لغير مواطنيه، كأن يعرف أحدا بأنه جزائري، عندما يكون خارج الجزائر، فالجماعة السياسية أي المجتمع المنظم أو الأمة المنظمة أو المجتمع السياسي، هي المصدر الوحيد للهوية بأبعادها الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الأخلاقية ما يعين فارقا جوهريا بين الأصل و الهوية من جهة، و ينفي أن يكون العرق أو الدين أو المذهب أو الطبقة الاجتماعية أساسا للهوية الوطنية، أو أن تكون الهوية الوطنية تعينا للعرق أو الدين أو المذهب أو الطبقة الاجتماعية، امتدادا لأي منها، أو نتيجة من نتائج انتماء الفرد إلى أي منها.

و في جميع الأحوال إن معنى الهوية هو الأقل وضوحا مع أنه يتصل اتصالا مباشرا بالبعدين القانوني و الاجتماعي السياسي بصفته مؤسسا لكليهما معا و ناتجا منهما معا، فالهوية يجب أن تكون منسجمة مع معطيات الفكر السياسي و القانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معيارا جوهريا ومبدأ قانونيا في تأمين المساواة في الحقوق و الواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

- كما يجب أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب بوصفه كلا غير قابل للتجزئة بمعنى أنها لن تكون انعكاسا لتصور فئة ما دون غيرها، وهذا ما يجعلها هوية وطنية بحق و ليست تعبيراً عن موقف سياسي ضيق و أن تكون عامل توحيد و تقوية و تفعيل محراك السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد راسخا لتعزيز الكيان السياسي لتوحيد الدولة و استكمال مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة و استعادة سيادة الدولة و مواصلة دورها الإقليمي الدولي من جهة أخرى.

قيم المواطنة:

قيمة المشاركة السياسية والمشاركة العامة: كالاشتراك في اتخاذ القرار و تقرير المصير من خلال الترشح.

قيمة التسامح و التعايش: التسامح هو قبول الآخر اي احترام حقوقه الطبيعية و المدنية و السياسية قيمة المسؤولية الاجتماعية: و هي أسمى قيم المواطنة لأنها تنطوي على الواجبات، أي واجبات الفرد على أدائها كدفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية و احترام القانون و خصوصيات حرية الآخرين إلخ.

قيمة الحرية: التي تنعكس في الكثير و العديد من الشعائر و حرية التنقل داخل الوطن.

قيمة المساواة: المساواة مرتبطة بالعدالة التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم و العمل و التجنس و المعاملة المتساوية أمام القانون و القضاء و اللجوء إلى الأساليب و الأدوات القانونية.

تاريخية مفهوم المواطنة:

1. معالم المواطنة في الحضارة العراقية القديمة:

تفوقت الحضارة العراقية القديمة ونالت قصب السبق في المجال التعليمي "إن الحكمة قد هدت بعض الملوك في الحضارات الزراعية مثل حموراني **1957-1792 Hammurani** إلى أهمية إقامة الشرائع و إصدار القوانين التي تنظم الحياة و تحدد الواجبات و تبين الحقوق" حتى عرفت حضارة ما بين النهرين بأرض الشرائع و أرض القوانين، و إن كانت شريعة حمورابي أشهرها و أقربها إلى التكامل و هناك أيضا شريعة أويمو 2113 ق.م. و شريعة ليث عشار 1900 ق.م و غيرها كثير.

و الواضح أن هذه القوانين دافعت في محملها عن كرامة الإنسان و حاولت أن تدفع الهيئات الحاكمة آنذاك إلى قدر من المساواة و العدالة يضمن له بعض حقوقه في المواطنة بل أن هناك من ذهب إلى حد القول بأن قوانين أويمو حمورابي و لبث عشار أولى القوانين البشرية التي اعترفت بحق المواطنة في نظام اجتماعي متدرج من أجل تحقيق قدر من الاستقرار و السلم الاجتماعي من خلال إقامة النظام وتحقيق قدر من المساواة أمام القانون بين من يعتبرهم النظام السياسي متساوين و كل هذا يشير إلى أن المقوم القانوني كأحد من مقومات المواطنة كان متوفر لشعوب حضارة ما بين النهرين.

2. قيم المواطنة في الهند القديمة:

لقد كان نظام صارم في الهند القديمة يحكم جميع مناحي الحياة القائم على مبدأ البرهمية و التي إن كانت في أصلها نظرية دينية دغمائية فإنها انسحبت على الجانب السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و حتى القانوني فهو مجتمع قائم على الطبقة أكثر من قيامه على أساس القانون، فقانون مانو قسم المجتمع الهندي إلى أربع طبقات، فالطبقة الأولى يمثلها البراهمة و هم من الأريين، يمثلون طبقة الحكماء و العلماء أي عقل المدينة، و يصبح بهذه المرتبة كل براهمي مواطن من الدرجة الأولى وفق القاعدة البراهمية التالية: "كل ما في العالم ملك البراهمي، و للبراهمي حق في كل موجود" و يصبح البراهمي فوق كل اعتبار و مساءلة، فلا يسأل عما يفعل و لو قتل العوالم الثلاثة.

أما طبقة الكاشترية، تتكون من القادة العسكريين و القضاة فهم مسيطرون و نافذون و لا يقعون تحت طائلة العقاب مهما فعلوا و مهما بدر منهم.

أما الطبقة الأخيرة تمثلها شريحة واسعة من المجتمع متمثلة في الويشا و الشودار، اليد العاملة في مجال الزراعة و التجارة و الصناعة هذا الوضع العام إجمالاً في الهند مما يشير بما لا يدع مجالاً للشك أن أمراً اسمه المواطنة العادلة.

3. قيم المواطنة في بلاد الصين القديمة:

إن الحكم الصيني يحاول أن يؤسس السياسة على مبدأ الولاء و يجعل الشعور بالمواطنة هو استقرار المدينة و سعادتها. فقد أمن كونفوشيوس بالمواطنة العادلة و دافع عنها و دعا إلى إقامتها من خلال العدالة و القيم النبيلة فقد اعترف بوضوح و أصر من وقت إلى آخر على ضرورة التربية العامة الشاملة و اعتبر حق المواطنة المستنيرة أساساً ضرورياً للدولة.

4. قيم المواطنة في الفلسفة اليونانية:

"لقد كان سقراط يقدر الحكمة و الأخلاق و السياسة و كان جريئاً في آرائه و فلسفته العقلانية، و كان أول من بنى منهجاً لنفسه و حول الفلسفة من فلسفة غيبية إلى منهج يهتم بشؤون الحياة و إلى منطق فكري يعتبر الإنسان مركز الوجود".

تلك المواطنة كان يجسدها سقراط كما يعرضها أفلاطون في محاوره (أقريطون) (Crito)، و

بصورة دراماتيكية بل مثالية حاملة يتصور سقراط محادثة له مع الدولة والقوانين وكيف أنها تؤنبه إذا حاول الفرار من حكم الإعدام الذي سلط عليه من طرف أثينا عام 399 ق م وكيف أن كلا من القوانين والدولة سوف تتهمه بأنه سيهدمها و سوف يقضي عليها إذا هو فر من وجه العدالة حتى ولو كانت هذه العدالة ظالمة و مجحفة في حقه، "لقد مجد سقراط القانون إلى درجة القداسة و نظر إليه نظرة مختلفة عن نظرة السوفسطائيين، السوفسطائيون و على رأسهم بروتاغوراس (Protagoras) (490 ق م- 420 ق م) قرروا أن القوانين الوضعية ترجع في أصلها إلى الاتفاق الإنساني ومن ثم فهي نسبية تختلف باختلاف الزمان و المكان في حين يرى سقراط أن القانون حقيقة مطلقة ثابتة مصدرها إلهي و طاعته واجبة فالقانون رمز للعقل يجب أن يسود و ينظم الفوضى".

هذا هو فهم سقراط للمواطنة فهو يقايض مواطنته بحياته فيقبل أن يعدم (ظلمًا) و لا يقبل أن يظهر أمام مواطنيه مقصرا في مواطنته و هكذا تجرع السم و مات في سكون دون أن يقبل فرصة الهرب التي هيئت له. إن سقراط Socrate يرى أن قوام الدولة القانون ينشأ المواطنون في ظله و يحيون به فسلامة القانون تعطي للدولة مصداقيتها حتى في ظل حكم الأقلية.

أما أفلاطون "Platon" يؤكد أفلاطون على انقسام المجتمع إلى ثلاثة طبقات متميزة بحكم الطبيعة، و يرى أن لكل طبقة من هذه الطبقات الثلاثة وظيفة هيأتها الطبيعة لها و خصتها بها بحيث لا ينبغي لها أن تتدخل في عمل الطبقة الأخرى. و إن أفلاطون لا ينكر أهلية كل المواطنين للحكم و لكنه يشترط في المقابل أن كل مولود في المدينة هو أن الدولة، تضعه الدولة حيث يضعه معدنه فالمرشح للحكم، لا ينبغي فقط أن يتوفر فيه شرطي العقل و الغنى كما حددها بروتاغوراس (Protagoras) بل أربعة شروط: الحكمة و دليلها راحة العقل، و الشجاعة و دليلها عدم الجبن و العدالة علامتها المساواة و احترام القانون، و العفة و أيتها غني النفس.

فالطفل عند أفلاطون منذ بداية وجوده تحدد طبيعة وجوده و ماهيته، و لا يمكن أن يستحق العيش إلا من توفرت فيه شروط المواطن المثالية فالاستحقاق يتأسس على طبيعة المعدن البشري، فلا يستحق العيش في مدينة أفلاطون إلا من كان دون معدن خالص و بدن قوي، و بالتالي تكون مواطنة مثالية أساسها التفاوت لا المساواة.

أما أرسطو "Aristote" فقد تأثر هو الآخر بالتجربة اليونانية في تحديد صفة المواطن حيث رأى أن المواطن هو الذي يقوم بممارسة السلطة السياسية و يقوم بمشاركة سياسية مباشرة

ففي قوله و هذا الذي يكون مواطنا تماما هو الذي له نصيب في السلطات العامة و بالتالي فإن عدد المواطنين بالنسبة لأرسطو كان بالضرورة محدودا. و قد اشترط للمواطنة شرط الذكورة لمن هم في سن القيد المدني، و الجنسية أي المولود من أب و أم مواطنين، و القدرة على إعالة تابعة، و المواطن في رأيه متأثرا بالتجربة اليونانية يجب أن يحرر من أعباء الحياة اليومية و المهام الانتاجية اليدوية فالمواطنون لا يحترفون أي مهنة أو حتى ممارسة الفنون الجميلة بطريقة تدر عليهم ربحا أو منفعةو بالتالي فهو يخرج من تعداد المواطنين الفنيين و غيرهم مؤكدا أن هؤلاء لديهم القدرة على الطاعة فقط، و لكن ليس لديهم القدرة على القيادة و إنجاز القرارات بينما المواطن يجب أن يكون قادرا على الطاعة و القيادة و اتخاذ القرار في آن واحد فهو يقول في كتابه في السياسة: "أما المواطن فليس هو مواطنا لمجرد سكناه في البلاد لأن النزلاء و الأرقاء يشاطرونه تلك السكنة، و الذين يشتركون في حقوق الدولة اشتراكا فعليا يمكنه من المرافعة و يخضعهم للمحاكمة ليسوا أيضا من قبل ذلك مواطنين لأن ذلك أمر مضمون لمن تشركه المعاهدات في تلك الحقوق.

ما نستنتجه أن هناك غيابا تاما في الحضارات الشرقية القديمة لمفهوم المواطنة، سواءا ممارسة أو تنظيرا في الكثير من الأحيان و في أفضل الظروف و جدنا الكثير من النظريات الراقية التي لم تصحبها أبدا ممارسة في أرض الواقع كالحضارة الصينية أما في الحضارة اليونانية فننتلمس معالم المواطنة في كل من فلسفة سقراط و تلميذه أفلاطون فكان نمط من المواطنة موغل في المثالية أما أرسطو فكان أكثر واقعية ممن سبقه من فلاسفة اليونان.

الهوية و المواطنة:

اسم الهوية "Identité" ليس عربيا في أصله، و إنما طر إليه بعض المترجمين، فاشتق هذا الاسم من حرف الرباط أعني الذي يدل عند العرب على ارتباط المحمول بالموضوع في جوهره فهوية الشيء، و عينيته، و تشخصه و خصوصيته و وجوده المنفرد له كل واحد و قولنا إنه هو إشارة إلى هويته و خصوصيته، و وجوده المنفرد له، الذي لا يقع فيه اشتراك.

إن مفهوم الهوية هو بحث في ماهيات مؤسسة على وجود متحقق و عيني إن الفرد يوجد في مجتمع ما ثم يكتسب هويته أو ماهيته لاحقا بمعنى أن الهوية ليست معطى مقدسا و ثابتا و نهائيا، و إنما هي معطى تاريخي في حالة صيرورة و حركة، و لذلك فهو عرضة للمراجعة و النقد و التقويم لجعله أكثر فعالية في أداء وظائفه الأساسية في توحيد المجتمع و توحيد ما ينتسبون إليه و

تميزهم عن سواهم فنحن نتفق تماما مع من يقول "... ليس الهوية قيمة في ذاتها أو فيما تخلقه من شعور بالخصوصية و إنما تنبع قيمتها مما يقدمه الإطار الذي تخلقه من فرص حقيقية للتقدم و التوسيع هامش المبادرة التاريخية للشعوب و الجماعات التي تنطوي تحت شعارها "فالهوية إما تكون في اتجاه الانكماش، و إما في اتجاه الانتشار، و هي تعتني بتجارب أهلها و معاناتهم، انتصاراتهم و تطلعاتهم، و أيضا باحتكاكها سلبا و إيجابا مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما. و لا تكتمل الهوية و لا تبرز خصوصيتها الحضارية و لا تعد هوية ممثلة قادرة على نشدان العالمية، على الأخذ و العطاء، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تتطابق فيه ثلاثة عناصر: الوطن و الأمة و الدولة. فكل مس بالوطن أو بالأمة أو بالدولة هو مس بالهوية و العكس صحيح أيضا كل مس بالهوية هو مس في الوقت نفسه بالوطن و الأمة و تجسيدهما التاريخي: الدولة.

فالمواطنة ترتب للمواطن جملة من الحقوق المدنية و السياسية و الحريات الشخصية و العامة، تقابلها بعملة من الواجبات المدنية و الالتزامات القانونية تلقى على عاتقها و عاتقه، بصفة كل منهما عضوا كامل العضوية في الدولة التي تمنحه جنسيتها، أو في المجتمع السياسي، أو الجماعة السياسية، التي تمنحه هويته السياسية، فإن مفهوم الهوية السياسية يركز على المواطنة أي على عضوية الفرد في الدولة و انتمائه إليها و ولائه لها.

فالمواطنة طاعة و مقاومة أو معارضة كلتاها ضروريان لكل مواطن، طاعة للقوانين (لحفظ النظام) و مقاومة لكل قسر و إكراه، أو ظلم أو تسلط أو استبداد، (لصون الحرية و الطاعة) و الطاعة هنا طاعة للقوانين العامة فقط لا لأي فرد لو كان من أفراد السلطة التنفيذية مهما علت مرتبته، و لا لأي قوة غير قوة القانون فقد نشأ العقد الاجتماعي و وضعت القوانين لكي لا يخضع أي فرد لنظيره أما المقاومة فهي مقاومة أي قسر أو إكراه خارجي يتعرض له المواطن أو المواطنة بالطبع في حياته أو في حياتها الخاصة و العامة من أي جهة أتى بما في ذلك القوانين الجائرة التي لا تتسق مع حرية المواطن و حقوقه الطبيعية و المكتسبة و كرامته الانسانية أما المقاومة أو المعارضة حق أصيل للمواطن، و بعدا أصيلا من أبعاد المواطنة، فلا بد أن ننزع عن المعارضة الصفة.

فالهوية لازمة للمواطنين لأن المواطنين لابد لهم من نظام سياسي و علاقات اقتصادية و اجتماعية و قوانين تضبط هذه العلاقات و لكن هذا إنما يبنى على معتقدات و قيم و معايير أي على هوية

معينة من هذا الوطن الذي ينتسب إليه ليس هو الذي يحدد هويتهم فالوطن الواحد تتعاقب عليه نظم مختلفة ومتعاقبة فالروس مثلا كانوا مواطنين روسا حين كانوا ينتمون إلى الاتحاد السوفياتي و حين كان نظامهم الاقتصادي الاشتراكي و كان نظام حكمهم ديكتاتوريا و هم الآن مواطنون روس بعد تفكك الاتحاد السوفياتي و بعد حلول الرأس المالية محل الاشتراكية و الديمقراطية محل الديكتاتورية فالهوية هي النظارة التي يرى من خلالها المواطنون ما هو صالح و ما هو طالح لوطنهم فإذا اختلفت النظارات اختلف تقويم الناظرين إلى ما ينظرون إليه و إن اتفقوا على الحقائق الحسية و إذا صح هذا فإن المواطنين مهما كان اخلاصهم لوطنهم و حرصه على مصلحته لا يمكنوا أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنون فقط بل لابد أن ينظر إليهم بحسب هوياتهم.

فالعلاقة وثيقة بين الهوية و المواطنة و لا يمكن الفصل بينهما، فالجماعة السياسية هي المصدر الوحيد للهوية بأبعادها الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الأخلاقية فمعنى الهوية يتصل اتصالا مباشرا بالبعدين القانوني و الاجتماعي السياسي بصفته مؤسسا عليهما معا و ناتجا منهما معا. فالهوية الوطنية هي الضامن الوحيد لوحدة الأرض والدولة فلا بد من التأكيد على هيئة الدولة و حكمها على ضرورة حكم القانون حكما ومحكومينو المساواة أمام القانون بدون تمييز.

الهوامش:

1. الفيروز أبادي- القاموس المحيط- دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع- بيروت- (د،ط)- 1983م- (باب النون، فصل الواو).
2. أحمد بن محمد بن علي المقرئ- المصباح المنير- الجزء الثاني- مطبعة البابي الحلبي و أولاده- مصر- (د ط)- 1950م- ص340.
3. ابن منظور- لسان العرب- المجلد الثالث- إعداد يوسف خياط- دار لسان العرب- بيروت- (د ط/د ت)- ص 949.
4. نسرین عبد الحمید نبیه- مبدأ المواطنة بين الجدل و التطبيق- مركز الاسكندرية للكتاب- (د ط)- 1008م- ص08.
- جان وليام لابیاری- السلطة السياسية- تع: إلياس حنا إلياس- منشورات عويدات- بيروت، باريس- ط3- 1983م- ص59.
5. وجیه کوثرانی- هویات فائضة. مواطنة منقوصة- دار الطليعة للطباعة و النشر -بیروت - ط1- 2004- ص 141.
6. جورج سباين- تطور الفكر السياسي، ج1 ترجمة محمد جلال العروسي- دار المعارف، القاهرة، 1981م، ص5.
7. نفس المرجع السابق.
8. إبراهيم درويش- علم السياسة- دار النهضة العربية- القاهرة 1975- ص 137.

9. حورية مجاهد- الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده- مكتبة الأгло القاهرة- 1976م- ص29.
10. جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ص 434.
11. نسرين عبد الحميد نبيل، مبدأ المواطنة بين الجدل و التطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، د.ط. 1008، ص 8.
12. الكواري علي خليفة: المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص17.
13. المرجع نفسه ص 17.
14. شلبي ابراهيم أحمد، تطور الفكر السياسي، الدار الجامعية، بيروت، ط1، 1985، ص54.
15. نفس المرجع السابق، ص55.
16. أحمد شلبي إبراهيم، مرجع سابق، ص76.
17. إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية عالم المعرفة، د ت، 1994م، ص29-30.
18. عبد المجيد عمراني، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي و السياسي، منشورات الخبر، الجزائر، ط1، 2008م، ص21.
19. أميرة حلمي مطر، الفلسفة عند اليونان، دار مطابع الشعب، (د ط)، 1965م، ص105.
20. نفس المرجع، ص106.
21. العشماوي، محمد سعيد، العدالة، دار إقرأ، بيروت، ط3، 1986، ص50.
22. أرسطو طاليس: علم الأخلاق إلى نيقو ماخوس، ترجمة من اليونانية إلى الفرنسية: بارتلمي سانتيلير، تع، أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، دط، 1924م، ص 167-168.
23. حورية مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ص 76-77.
24. محمد أبوريان، تاريخ الفكر الفلسفي، أرسطو و المدارس المتأخرة ج2، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994، ص225.
25. العشماوي، العدالة، ص51.
26. نفسه، ص52.
27. جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ص 345.
28. برهان غليون، حوارات من عصر الحروب الأهلية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط1، 1975م، ص312.
29. الجابري محمد عابد مسألة الهوية، العروبة و الاسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، ص 121.